الخصخصة في التعليم: دراسة حالة خصخصة قطاع المباني التعليمية في وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية

إعداد

هدى محمد الزومان

طالبة دكتوراة – ادارة تربوية

استلام البحث : ١٥/ ٠٩ /٢٠١٨ **قبول النشر** : ٠١ / ١٠ / ٢٠١٨

ملخص الدراسة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على نوع الخصخصة في قطاع المباني التعليمية في وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية. استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام المقابلة وتحليل الوثائق كأدوات لجمع البيانات. من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن هناك خصخصة جزئية في قطاع المباني التعليمية في وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية وتعني أن القطاع الحكومي يستعين بالقطاع الخاص لتقديم وتوفير الخدمات من أجل التوسع والتطوير ورفع مستوى الجودة في الخدمة المقدمة.

كلمات مفتاحية: الخصخصة، التعليم، المملكة العربية السعودية، المباني التعليمية.

Abstract:

Purpose- The purpose of this paper is to identify type of privatization in school buildings in education ministry in Saudi Arabia. Methodology-the research used analytical methodology. Interview and documents analysis as research tools.

Findings- the type of privatization in buildings department in Saudi education ministry is partial privatization, that private provided service for developing and improve quality level of educational buildings.

Key words: privatization, Education, , KSA, school buildings.

المقدمة:

في عام ١٩٩٢، عقد أول مؤتمر في الخصخصة التابع لمجلس الخصخصة العالمي حيث أكد المؤتمر على أن الخصخصة هي مبدأ أساسي من مبادئ الرأسمالية التي تقوم على مفاهيم السوق الحرة وان العرض والطلب كفيل بتحقيق التوازن في

السوق الذي أشار له ادم سميث في كتابة ثروة الأمم(hugh & phillip, 1992) . تُعرف الخصخصة بأنها مسؤولية الخدمة أو الصناعة من القطاع العام (الدولة) إلى القطاع الخاص (الأهلي) سواء كان بنقل الملكية كاملة أو بتأجيرها وتكون تحت إشراف الدولة (دحلان، ٢٠١٦) .

يرى بعض المختصون في الاقتصاد أن الخصخصة تقلل من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة وتُطور السوق المالية وتخلق مناخاً مناسباً للاستثمار وتشجع وتعزز الكفاءة الاقتصادية وكذلك توسع قاعدة الملكية (مؤتمر الاستثمار في المباني التعليمية، ٢٠١٧). لذلك نجد أن الكثير من الدول طبقت أسلوب الخصخصة في الخدمات العامة التي تقدمها لمواطنيها، والتعليم يُعتبر واحد من الخدمات العامة التي لازالت في اغلب الدول النامية تحت مضلة الحكومة، ففي العقود الثلاث الماضية انتشرت فكرة خصخصة التعليم بشكل واسع حول العالم وبشكل خاص في الدول المتقدمة، حيث أُسندت الحكومات التعليم لشركات شبة حكومية تتميز بالإلتزام الفكري لمنطلقات الدولة وكذلك قدرتها على التعامل مع آليات السوق بكفاءة عالية (Rizvi, 2016) أما في الدول النامية فقد أكد تقرير اليونسكو حول الخصخصة في التعليم في الدول النامية، بأن حكومات العالم الثالث فشلت في تحقيق تطلعات شعوبها في رفع جودة التعليم بسبب تفردها بالتعليم (Pedró, Leroux , & Watanabe, 2015).

تساهم الخصخصة في التعليم في تفعيل «مبدأ المنافسة» في توفير الخدمات التعليمية، و«مبدأ حرية الاختيار» في انتقاء الخدمات التعليمية. (ذياب، ٢٠١٦). ويرى المجيدل في دراسته حول الخصخصة بأن الليبرالية الجديدة ترى أن ادارة المدراس من قبل الشركات المتخصصة في مجال الادارة التعليمية سوف يساهم في تحسين هذه الخدمات وتقديمها بصورة مثلى (المجيدل،٢٠١٢). كما تساهم في تحقيق المحاسبة الاكاديمية بناء على المعايير الوطنية وكذلك خفض البيروقراطية في التعليم وتفعيل الشراكة مع المستفيدين وبشكل خاص الأسر (Pedro, 1998) أيضاً تضمن الكفاءة والفاعلية في العملية التعليمية بما يسهم في تجويد المنتج التعليمي، وتحقق المواءمة بين برامج التعليم العام ومتطلبات سوق العمل و يعزز الترابط والتكامل مع برامج مرحلة ما فوق التعليم الثانوي (صائغ، ٢٠١٧).

وتشير دراسة الطوق الى أن الخدمات المساندة غير تعليمية هي التي حصلت على موافقة عالية جداً من وجهة نظر رجال الأعمال للاستثمار فيها في قطاع التعليم العام (الطوق، ٢٠٠٩).و يقترح ذياب أربعة مجالات يمكن خصخصتها في التعليم وهي إدارة المدارس بمختلف أنواعها ومراحلها وتشغيلها وإنشاء المباني والتجهيزات المدرسية، وكذلك بناء المنهج المدرسي وتوفير برامج تدريبية للتنمية المهنية للقيادات وشاغلي الوظائف التعليمية، و إسناد بعض الخدمات التعليمية المساندة مثل النقل المدرسي، والمقاصف المدرسية إلى القطاع الخاص (ذياب، ٢٠١٦) كشف أيضاً مؤتمر

الاستثمار في المباني التعليمية حول خصخصة قطاع المباني التعليمية الذي عقد في يناير ٢٠١٧ عن طرح وكالة المباني الكثير من الفرص الاستثمارية في مجال المقاولات الانشائية تدر أرباح فوق ٨٠ مليار ريال سعودي (مؤتمر الاستثمار في المباني التعليمية، ٢٠١٧). حيث يعتبر التعليم استثمار طويل الأجل ونسبة المخاطرة فيه منخفضة. كما اشارت نتائج دراسة (الطوق، ٢٠٠٩) بان رجال الاعمال وافقوا بنسبة عالية على جدوى الاستثمار في المباني وصيانتها ونظافتها.

تعتبر خصخصة المباني التعليمية واحدة من أهم مجالات الخصخصة في المجال التعليمي. وتتضمن بناء وترميم وتأهيل وصيانة، وتعزيز متطلبات السلامة في دعم يوازي النمو السكاني والعمراني ومتطلبات العصر وتقنياته. خصخصة خدمات المرافق التعليمية لم يكن موضوع حديث وانما بدأ بتدرج مرحلي، المرحلة الأولى انطلقت مع صدور القرار رقم (١٧٨) الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ١٤١٩\٩\٣ الموافق ٢١-١٢-١٩٩٨ على السماح لوزارة التربية والتعليم بالاتفاق مع القطاع الخاص على اقامة المباني المدرسية حسب شروط ومواصفات محددة وفقاً لعقود ايجار تنتهي بالتمليك (المجيدل، ٢٠١٢). المرحلة الثانية، انطلقت في عام ٢٠١٣ في العقد الذي ابرمته وزارة التعليم مع شركة تطوير المباني حيث اسندت الى شركة تطوير المباني مشاريع المباني التعليمية والمرافق الإدارية للتعليم العام وان تتكفل بجميع عمليات ادارة العقود مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع المباني التعليمية والاشراف على عملها وتقييمها بمنهجية متقدمة في ادارة المشاريع. في عام ٢٠١٧ تم الانتهاء من ١١٧ منشأة وتسليمها الى وزارة التعليم للاستفادة منها (شركة تطوير للمباني، ٢٠١٧).المرحلة الثالثة، في ٢٠١٧ الموافق ١٤٣٨ هجري أقر وزير التعليم إسناد جميع المشروعات الجديدة المتعلقة بتشغيل وصيانة المدارس وترميم وتأهيل المباني المدرسية والتعليمية والمرافق الإدارية بجميع إدارات التعليم إلى شركة تطوير للمباني. (شركة تطوير للمباني، ٢٠١٧) هذا التدرج التاريخي يكشف توجهات وزارة التعليم نحو الخصخصة.

مشكلة الدراسة:

بالرغم من ان قضية الخصخصة في المملكة العربية السعودية تأتي ضمن إطار توجه الدولة من خلال خططها التنموية الخمسية التي تؤكد على ان القطاع الخاص شريكاً استراتيجياً في مسيرتها التنموية في مختلف القطاعات، ومن بينها قطاع التعليم العام، إلا ان نسبة مشاركة القطاع الخاص في التعليم لا يتجاوز ٨ في المائة (صائغ، ٢٠١٧). وهذا يؤكد ما اشارت له دراسة العتيبي من ضعف اسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر مسؤولي التعليم العام ومسؤولي القطاع الخاص (العتيبي، ١٤٢٥).

لذلك تم إطلاق خطة إصلاحية (رؤية ٢٠٣٠) في ابريل ٢٠١٦. والتي تهدف الى تحقيق اقتصاد مزدهر ومتنوع وتتضمن هذه الرؤية استراتيجيات من اهمها خصخصة

التعليم ووضعت خطة لتطبيق الخصخصة في التعليم من خلال الخدمات التعليمية، الأمر الذي لم تعتد عليه اجهزة الدولة الحكومية المركزية في التعامل مع القطاع الخاص كشريك استراتيجي فعال لذلك وجد اصحاب القرار والمسئولين أنفسهم امام تحول في اسلوب ادارة التعليم وهو التحول من اسلوب الادارة العامة في ادارة التعليم كخدمة اجتماعية الى اسلوب ادارة الاعمال الذي يبنى على آليات السوق والعرض والطلب والتكلفة والفائدة. هذا التغير سبب ارباكاً حقيقياً وغموضاً في الرؤية لدى المسئولين والمستفيدين في التعليم حول العلاقات والتفاعلات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والادوار المنوطة بكل جانب وكيف يمكن تحقيق الاهداف في ظل هذه التفاعلات. وبما ان وكالة المباني التعليمية في وزارة التعليم تمتلك خبرة محلية طويلة في التعامل مع القطاع الخاص لأكثر من عقدين من الزمن لذلك تم دراستها كحالة في الخصخصة في التعليم والتعرف على شكل الخصخصة المطبقة في وكالة المباني التعليمية. لذلك سعت الدراسة للإجابة عن السؤال التالي **: ما نوع الخصخصة المطبقة في ادارة المباني التعليمية في التعليم السعودي؟**

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة للتعرف على: نوع الخصخصة المطبقة في ادارة المباني التعليمية في التعليم السعودي.

أهمية الدراسة

في هذا البحث سوف يتم دراسة حالة متمثلة في وكالة المباني التعليمية في وزارة التعليم من أجل التعرف على شكل الخصخصة في وكالة المباني التعليمية باعتبارها الرائدة في مجال الشراكة مع القطاع الخاص في وزارة التعليم السعودي، حيث بدأت شراكاتها من عام ١٩٩٨ في عقود مباشرة مع مقاولين لإنشاء المباني المدرسية. تجربتها الآن تزيد عن ١٨ سنة في مجال التعامل مع القطاع الخاص في بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية هذه الخبرة تثري الجانب المعرفي والجانب التطبيقي في مجال خصخصة التعليم في المملكة العربية السعودية وتتمثل الأهمية النظرة في اثراء ودعم البحوث والدراسات حول خصخصة التعليم في المملكة العربية السعودية وإلقاء مزيد من الضوء على الأبحاث التي تثري الخطط الخمسية للتنمية في المملكة العربية السعودية ورؤية ٢٠٣٠.

أما الأهمية التطبيقية تتمثل في دعم أصحاب القرار من خلال التعرف على تجربة قطاع المباني التعليمية مع القطاع الخاص وشكل الخصخصة التي رسمتها بحيث تتناسب مع البيئة التنظيمية لوزارة التعليم لذلك يمكن القول ان تجربة قطاع المباني التعليمية تعتبر مثال رائد في خصخصة الأقسام الأخرى في وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية التي أكدت عليها خطط التنمية الخمسية في المملكة العربية السعودية ورؤية ٢٠٣٠.

مصطلحات الدراسة

رؤية ٢٠٣٠: هي خطة إصلاحية شاملة تم الإعلان عنها في ابريل ٢٠١٦ كخارطة طريق لكل القطاعات المدنية والعسكرية في المملكة العربية السعودية لتحقيق الازدهار والتنمية.

الخصخصة: هو انتقال عمل المنظمة كقطاع عام يهدف لتحقيق الأهداف بفاعلية ويتبع نظام الإدارة العامة في إدارة المهام الى قطاع خاص يتبع نظام إدارة الاعمال في إدارة المهام ويهدف لتحقيق الأهداف بكفاءة.

الإطار النظري:

أول مؤتمر عقد حول الخصخصة كان في كندا عام ١٩٩٠ ، مؤتمر مجلس الخصخصة العالمي ، هذا المؤتمر اكد على منافع الخصخصة التي تؤكد على المبادئ الاساسية للرسمالية ، خفض الدين العام وكذلك توسعة الأسواق المالية. في عام ١٩٨٧ بعد ذلك تلتها تصريحات من رؤساء مثل ماقريت تاتشر في سياستها بخصخصة بعض قطاعات الدولة كالصحة والنقل والطاقة ولم تتطرق للتعليم، الأمر الذي دفع بالنقاد حول طرح اسئلة حول خصخصة التعليم ؟

هل التعليم قضية اجتماعية ام هي قضية اقتصادية ؟ والى اي مدى يمكن خصخصة التعليم في اسلوب يحقق اهداف ادم سميث الرسمالية ؟هل الخصخصة تعمل على تحسين حقيقي للتعليم لكل الطلاب على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية؟

(Hugh.phillip .1992)

هذه الاسئلة وجهت الانظار حول الخصخصة

مفهوم الخصخصة والشراكة مع القطاع الخاص غالباً ما يكون هناك خلط بين المفهومين فالفرق الجوهري بينهم هو الملكية والمسؤولية، الخصخصة ان يكون القطاع الخاص مفوض تفويض كامل من قبل القطاع العام ويمتلك أصولها بالكامل ومسئول امام المستفيد بينما الشراكة مع القطاع الخاص فتبقى الملكية للحكومة ويتم التعامل مع القطاع الخاص بعقد مؤقت لتنفيذ نشاط معين وتنتهي مسئوليته بانتهاء المهمة . وتكون ملكيته محدودة جداً.

مراحل تطور شراكة وكالة المباني التعليمية مع القطاع الخاص:

مرت وكالة المباني المدرسية في ادارتها لمشاريع المباني التعليمية في ٣ مراحل، لابد للقارئ ان يطلع عليها ليتعرف على التدرج الذي اتخذته للوصول الى شكل الخصخصة الذي تدير بها عملياتها في الوقت الحاضر.

المرحلة الأولى: قطاع عام بحت

حيث بدأت منذ بدأ التعليم في المملكة العربية السعودية حيث كانت وزارة التعليم هي المشرف والمنفذ والمتابع والمقيم والمقاول وكل الوظائف الادارية والفنية كانت مسؤولة عنها بالكامل.

المرحلة الثانية: الشراكة مع القطاع الخاص

في هذه المرحلة حدث تحول في ادارة المشاريع لبناء المباني التعليمية ليأخذ مفهوم جديد، وهي ان يكون دور الوزارة مقتصر على الاشراف والمتابعة والتقييم بينما القطاع الخاص هو المنفذ للمشاريع التعليمية من مباني وصيانة غيرها.

المرحلة الثالثة: التوجه الى الخصخصة

بدأت هذه المرحلة في عام ٢٠١٣ مع تأسيس شركة تطوير المباني التعليمية التابعة لشركة تطوير المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة في هذه المرحلة تم اسناد كامل وظائف وكالة المباني في إدارة مشاريع المباني التعليمية الى شركة تطوير المباني المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة حيث تعتبر هي الجهة المنظمة لكامل القطاع من إدارة واشراف ومتابعة وتقييم واتخاذ قرار. شركة تطوير المباني لديها صلاحيات كاملة ومفوضة من وزارة التعليم للتعاقد مع قطاع المقاولات لإنشاء مباني حسب مواصفات ومعايير تم الاتفاق معها مع وزارة التعليم وتحقيق الأهداف بكفاءة عالية عن طريق تنويع اساليب الاستثمار في هذا القطاع واستغلال كامل الموارد المتاحة.

مصفوفة الخصخصة

مصفوفة الخصخصة تستخدم في فهم اشكال التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص وتم اختيار هذه المصفوفة لسهولة فهمها وتم تطبيقها من قبل منظمات عالمية في موضوع الخصخصة حيث قامت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٧ في تطبيق هذه المصفوفة لفهم أسلوب الخصخصة المطبق في منظمة الزراعة والتغذية العالمية (national resourses management, 2017)

مصفوفة التخصيص تتضمن ٤ مجالات:

(١) المربع العلوي يسار : مركزية كاملة من قبل القطاع العام سواء كان تمويل او تقديم خدمة .

(٢) المربع السفلي يسار: لها شكلان، الشكل الأول وهي أن القطاع العام يستعين بالقطاع الخاص لتقديم وتوفير الخدمات من اجل التوسع. والشكل الثاني وهي ان يقوم القطاع العام بالتعاقد مع القطاع الخاص من اجل تطوير ورفع مستوى الجودة في الخدمة المقدمة.

(٣) المربع العلوي يمين: وهي أن يقوم القطاع العام بأهداف توسعية تضطره الى تطبيق رسوم خدمة من أجل تغطية تكاليف التوسع والنمو وغالباً ما يتضمن تمويل مختلط من كلا القطاعين العام والخاص وكذلك يقوم القطاع العام والخاص معاً في تقديم الخدمة.

(٤) المربع السفلي يمين: هنا التحول الكامل من القطاع العام الى القطاع الخاص من كل جوانب المؤسسة حيث تعتبر خصخصة كاملة **(national resourses management, 2017)**.

الدراسات السابقة:

أجرى المجيدل (٢٠١٢) دراسة هدفت الى التعرف على الأسس النظرية لخصخصة التعليم ومتطلبات تطبيق أسلوب خصخصة في إدارة مدارس التعليم العام ومعوقاته، بالإضافة إلى التعرف على بعض التجارب العربية والعالمية في هذا المجال والتطبيقات المتضمنة فيها، وصولاً إلى اقتراح نموذج يمكن من خلاله تطبيق هذا الأسلوب في المملكة العربية السعودية. ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي باستخدام اسلوب دلفاي لاستطلاع اراء عينة من الخبراء الأكاديميين والتنفيذين للتعرف على متطلبات ومعوقات تطبيق هذا الاسلوب. وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة. وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج، أهمها: أن تطوير الانظمة والاجراءات الادارية والمالية هي من أهم مطالب تطبيق اسلوب الخصخصة في مدارس التعليم العام.

أجرى (القحطاني، ٢٠٠٨) دراسة هدفت الى التعرف على واقع استثمارات القطاع الخاص في التعليم العام والاستثمارات المستقبلية المناسبة له وتحديد مدى حاجة التعليم العام إلى مساهمة القطاع الخاص في أنشطته والتعرف على المعوقات التي تحول دون توسيع استثمارات القطاع الخاص في التعليم واقتراح الوسائل المحفزة على هذا التوسع. ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي حيث اتخذ الاستبانة كأداة للدراسة. وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج اهمها: وجود ضعف في استثمار القطاع الخاص في التعليم العام.

أجرى (Fitz & Beers, 2002) دراسة هدفت الى التعرف على السياسات التي ساعدت على التوسع التدريجي في خصخصة التعليم العام في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، والاجراءات التي تم اتباعها في هذه العملية، وتأثيرها على الهياكل التنظيمية للقطاع الحكومي ومدى قدرتها على تحسين مستوى التعليم في هاتين الدولتين. ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي حيث قاما بتحليل الوثائق والمستندات المرتبطة بخصخصة التعليم. وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود تميز في التجربة البريطانية عن الامريكية بسبب السياسات الحكومية التي سعت الى توسيع دور القطاع الخاص من خلال شراكات بين القطاع الخاص والقطاع العام، كما تميزت بنظام مساءلة قوي ووفرت فرصاً اكبر للمؤسسات التعليمية في تولي ادارة المدارس الحكومية والمشاركة في تقديم الخدمات التعليمية.

كما أجرى الطوق (١٤٢٧) دراسة بعنوان : استثمار القطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية : هدف استراتيجي لتنويع التمويل .وهدفت الدراسة

الى التعرف على التعرف على مصادر تمويل التعليم العام على المستويين العالمي والمحلي، المقارنة بين التجارب الراهنة لاستثمارات القطاع الخاص في التعليم العام على المستويين العالمي والمحلي، والعمل على توصيف الخدمات المساندة غير التعليمية والخدمات الحيوية التعليمية المتاحة للقطاع الخاص للاستثمار بها في قطاع التعليم العام، رصد التحديات التي تواجه استثمار القطاع الخاص في التعليم العام ثم رسم السياسات والوسائل لتعزيز مساهمة القطاع الخاص للاستثمار في التعليم . واخيراً وضع تصور مقترح لاستثمار القطاع الخاص في التعليم كهدف استراتيجي لتنويع مصادر التمويل، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع العينة من مسئولي التعليم ورجال الأعمال واستخدمه الباحثة الاستبانة كأداة للدراسة. ومن اهم النتائج التي توصلت لها الباحثة الخدمات المساندة الغير تعليمية التي حصلت على موافقة عالية جداً من وجهة نظر افراد الدراسة ويمكن للقطاع الخاص الاستثمار فيها في قطاع التعليم العام هي: تقديم خدمات الصيانة للمعدات والتجهيزات المدرسية، تقديم خدمات الصيانة للمباني والمرافق التعليمية الحكومية والمستأجرة، تقديم خدمات النظافة للمباني والمرافق التعليمية الحكومية والمستأجرة .

وأجرى العتيبي (١٤٢٥) دراسة بعنوان: إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. هدفت الدراسة الى التعرف عن مدى اسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية. واقعة ومعوقاته ومقترحات للتغلب. ووضع الباحث تصور مقترح لتحديد صيغ وآليات لتفعيل إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي. والاستبانة كأداة للتعرف على اراء (٣٩٢) مسئولين التعليم ورجال الاعمال في القطاع الخاص. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن واقع اسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام من وجهة نظر مسؤولي التعليم العام ومسؤولي القطاع الخاص ضعيفة جداً في مجملة.

و ركزت دراسة يكي (**Yeakey**، ٢٠١٥) بعنوان : التعليم كسلعة عامة ؟ على تأثير الخصخصة في التعليم العالي الأمريكي والمجتمع. وهدفت هذه الدراسة الى اختبار نمو تأثير الخصخصة في التعليم العالي بأمريكا. السؤال الذي تمحورت علية الدراسة كان حول الاعمال الخيرية للجامعات والخصخصة ما التكلفة؟ اليوم. تتعرض الجامعات الامريكية لضغوطات سوق الأعمال باعتبار المعرفة أصل من الأصول المالية والأساتذة أصبحوا ريادي اعمال والطلاب مستهلكين (**Yeakey**، ٢٠١٥).

وتوصلت دراسة كلين و هيرشوكوفيز (**klein** و **Hershkoviz**، ٢٠١٦) الى نتيجة مفادها ان النقاشات التي تهتم بالتعرف على مساهمة المؤسسات التعليمية في تحسين جودة الحياة في ظل التغيرات التقنية والثقافية والاجتماعية لابد ان تأخذ بعين

الاعتبار الاختلاف بين السياسات التعليمية الرسمية والسياسات الغير رسمية التي تمثل عائق في كثير من هذه المؤسسات.

وأشارت دراسة لقماني و قريشي (Luqmani & Quraeshi, 2011) بعنوان: خصخصة القطاع الحكومي في الدول النامية. قامت الدراسة بوصف نموذج لتخطيط وتنفذ خصخصة القطاع الحكومي في الدول النامية. طبقت الدراسة نموذج الخصخصة في سياق التجربة الباكستانية في الخصخصة. من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ان دعم أصحاب المصالح له تأثير كبير في الخصخصة في الدول النامية، ايضاً استراتيجيات السوق المستهدف والاعتبارات المالية والمبادرات الحكومية والرقابة عوامل تؤثر على نجاح تنفيذ أهداف الخصخصة.

دراسة يلدريم **(yildirirm, 2013)** بعنوان : تأثير الخصخصة على جودة وقيمة التعليم، دراسة مقارنة للمدارس الابتدائية الخاصة والعامة في دولة تركيا. هدفت الدراسة الى التعرف على تأثير الخصخصة على جودة وقيمة التعليم في تركيا، واتخذت المقابلة كأداة تجرى على مجتمع الدارسة المكون من مدراء المدارس العامة والخاصة . وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها ان جودة التعليم والتجهيزات المادية كانت افضل في المدارس الخاصة.

دراسة بيرسلي والسرحان **(Al- Sarhan & Persley, 2001)** بعنوان: الخصخصة في السعودية: دراسة مسحية للتوجهات. هدفت الدراسة الى التعرف على توجهات رجال الاعمال وموظفين القطاع الحكومي حول الخصخصة. حيث اظهرت النتائج ان ٩١% منهم لديهم توجهات إيجابية حول الخصخصة، حيث ان ٧٧٥ منهم يرى المساهمة الكبيرة للخصخصة في رفع جودة الخدمات. لكن يشك بعض رجال الاعمال من نجاح الخصخصة بسبب القوانين وتنظيمات الاعمال.

كما نلاحظ ان معظم الدراسات السابقة اتفقت على الأثر الإيجابي لتطبيق الخصخصة في التعليم وان هناك توجهات إيجابية لدى المؤسسات والافراد حول أثر الخصخصة في رفع جودة الخدمات التعليمية المقدمة في جميع المجالات. ويرون ان تفعيل الخصخصة هو تحقيق متطلبات السوق المتوازن في مشاركة القطاع الخاص وبالتالي تحقيق انتعاش اقتصادي للدولة في ظل التغيرات التقنية والثقافية والاجتماعية.

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في دراسة حالة الخصخصة في وكالة المباني في وزارة التعليم السعودي حيث قامت بفحص دقيق وعميق لوضعها باعتبارها حالة فردية في مجال الخصخصة في وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية. وتم استخدام المقابلة وتحليل الوثائق كأدوات لجمع البيانات.

أدوات الدراسة:

تم اجراء المقابلة على عينة قصدية مكونة من ٣ من المدراء تم اختيارهم بشكل قصدي لأنهم يعتبرون من صناع القرار في المباني المدرسية في وزارة التعليم حسب اللائحة التنظيمية لوزارة التعليم وشركة تطوير المباني (وزارة التعليم السعودي، ٢٠١٧) (شركة تطوير للمباني، ٢٠١٧) حيث يمثلون ٦٠% من مجتمع الدراسة المكون من ٥ مدراء وهم أصحاب القرار في الشؤون الخاصة بالمباني التعليمية بوزارة التعليم القطاع العام وشركة تطوير للمباني التعليمية التي تمثل القطاع الخاص (وزارة التعليم السعودي، ٢٠١٧)

عينة الدراسة

الرقم	المنصب الوظيفي
١	مدير مكتب وكيل وزارة التعليم للمباني
٢	وكيل شركة تطوير للمباني
٣	المستشار التنفيذي القانوني لشركة تطوير المباني

كما تم تصميم سؤال مقالي في المقابلة وهو:

- ما نوع الخصخصة المطبقة في وكالة المباني التعليمية في التعليم السعودي؟

واستخدمت الدراسة الوثائق كأداة من أدوات الدراسة أداة الوثائق وهي مستندات مكتوبة يمكن عن طريقها استخلاص معلومة (العبدالكريم، ١٤٣٣)حيث وجدت الباحثة أنها تساهم في توفر معلومات حول مجالات يصعب الوصول لها باستخدام الادوات الاخرى. وتم العمل على ٢ من الوثائق وهي:

العنوان	المصدر	تاريخ النشر
١. التقرير السنوي لشركة تطوير المباني	تطوير	٢٠١٥
٢. المستند التعريفي لوكالة الوزارة للمباني في موقع وزارة التعليم	موقع وزارة التعليم السعودي	٢٠١٧

الإجابة عن أسئلة الدراسة ومناقشتها:

لتحليل بيانات الاجابة على سؤال الدراسة استخدمت الباحثة اسلوب التحليل. واتخذت من مصفوفة الخصخصة (national resourses management, 2017) اداة للتطبيق والتحقق للتعرف على شكل الخصخصة في قطاع المباني التعليمية في وزارة التعليم وتشتمل هذه المصفوفة على متغيرين رئيسين في الخصخصة: التمويل وتقديم الخدمة.

النتائج والمناقشة:

للإجابة عن السؤال الأول:

- ما نوع الخصخصة المطبقة في وكالة المباني التعليمية في وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية؟

قام المستجوبين بالإجابة على هذا السؤال وقامت الباحثة بتلخيص اجوبتهم بالاستعانة ايضاً بالوثائق وتوصلت الباحثة الى ان فهم الخصخصة لابد اولاً معرفة دور كل قطاع التي يمكن من خلالها فهم شكل الخصخصة المطبقة في وكالة المباني التعليمية والتعرف على مهمة القطاع العام (وكالة الوزارة للمباني) والقطاع الخاص (شركة تطوير المباني).

تقوم وكالة الوزارة للمباني بدور أكبر وأشمل من ادوار شركة تطوير المباني حيث تمثل الإدارة المتوسطة في مستويات الإدارة في وزارة التعليم التي تهدف الى دراسة الاحتياج الفعلي من المباني التعليمية ووضع خطط تشغيلية بناء على الاحتياج القائم ومتابعة تنفيذها. الخطط تتضمن جميع مراحل المبنى المدرسي من توفير الأراضي ومن ثم تصميم المبنى بعد ذلك الإنشاء ومن ثم التأثيث واخيراً الصيانة. (وزارة التعليم السعودي، ٢٠١٧)

وأشار مدير مكتب وكيل الوزارة للمباني "ان وكالة الوزارة للمباني (القطاع العام) تهدف الى تحليل الواقع لمعرفة الاحتياج الفعلي من المباني ووضع خطة لتلبية ذلك وتقدير تكلفة المشاريع من أجل الحصول على المخصصات المالية من وزارة المالية أيضاً مراقبة تنفيذ العقد المبرم مع شركة تطوير المباني".

أما دور شركة تطوير المباني (القطاع الخاص) فتقوم بوضع خطط تنفيذية بناء على الخطة التشغيلية لوكالة الوزارة للمباني وتسعى الى التعاقد مع شركات القطاع الخاص للقيام بالتنفيذ.

حيث أشار وكيل شركة تطوير للمباني " أن دور شركة تطوير المباني هو تسهيلي حيث تقوم بإدارة مشاريع وكالة الوزارة للمباني في تنفيذ مشاريعها، حيث تعتبر الذراع التنفيذي لوكالة الوزارة للمباني، كذلك تعتبر وسيط بين وكالة الوزارة للمباني باعتبارها الجهة التنظيمية للسياسات العامة وشركات القطاع الخاص التي تقوم بتنفيذ المشاريع كشركات المقاولات والصيانة والتأثيث والتصميم والبرمجة"

أيضاً هناك أدوار اخرى تقوم بها شركة تطوير المباني حسب ما اظهرته الوثيقة (شركة تطوير المباني، ٢٠١٦) إدارة العقود مع القطاع الخاص التي تتضمن طرح المنافسات والمخاطر وتقييم وتقويم الأداء.

ان من أكثر اشكال الشراكة مع القطاع الخاص يتمثل في مشاريع تسندها الدولة الى شركات خاصة متقدمة للقيام بها التي غالباً ما تواجه تحدي التكلفة والفائدة الذي يؤثر سلباً على المشروعات(bettignies & Thomas, 2008) .

لكن كشفت وثيقة شركة تطوير المباني (شركة تطوير المباني، ٢٠١٦) أن هناك أدوار مشتركة تقوم بها وكالة الوزارة للمباني وشركة تطوير المباني :

- في التخطيط، يعمل كلا الطرفين في اختيار وتخطيط الموقع وتحديد المسوحات المجتمعية وتقدير الاحتياج.
- في التصميم، يعمل كلا الطرفين في وضع معايير التقنية والجودة.
- في التمويل، يضع كلا الطرفين الخطط المالية والتمويل وشراء الأراضي والترتيبات المالية والقروض.

الإجابة على سؤال الدراسة:

بناء على التحليل السابق حول نوع الخصخصة المطبقة في إدارة المباني التعليمية نتوصل الى موقع الخصخصة لوكالة الوزارة للمباني في مصفوفة الخصخصة في المربع السفلي يسار: التي تعني أن القطاع الحكومي يستعين بالقطاع الخاص لتقديم وتوفير الخدمات من اجل التوسع. أو التعاقد مع القطاع الخاص من اجل تطوير ورفع مستوى الجودة في الخدمة المقدمة لذلك نجد ان التمويل في وكالة الوزارة للمباني هو حكومي ولكن مقدم الخدمة (القطاع الخاص) المتمثل في العقود التي تبرمها شركة تطوير المباني مع القطاع الخاص للقيام بتنفيذ مشاريع التصاميم والانشاء والتأثيث والصيانة للمباني التعليمية. لذلك تقع نوع خصخصة المباني التعليمية كما اشرنا سابقاً انها في اسفل المصفوفة يسار (انظر الشكل ٤).

	التمويل في المباني التعليمية		
القيام بمشاريع المباني التعليمية (مقدم الخدمة)		العام	الخاص
	العام		
	الخاص		

الشكل٤: مصفوفة الخصخصة لقطاع المباني التعليمية في وزارة التعليم

لذلك اتضح أن العلاقة بين وكالة الوزارة للمباني وشركة تطوير التعليم هي علاقة تكاملية بحيث أن كل طرف يكمل الطرف الآخر. ولا يمكن الاستغناء عن أي طرف وان أداء كل طرف يؤثر على الطرف الآخر وان نتائج الأداء مشتركة بين الطرفين وكالة الوزارة للمباني (القطاع العام) تضع الخطط التشغيلية للمباني التعليمية بينما شركة تطوير المباني (القطاع الخاص) تضع خطتها التنفيذية بناء على الخطة التشغيلية لوكالة الوزارة للمباني. أيضاَ العلاقة تشاركية في القيام ببعض الأدوار المشتركة كما كشفت وثيقة شركة تطوير في مجالات التخطيط والتصميم والتمويل. وهذا

يدل على أن كلا الطرفين يمتلكون احيانًا وظائف مشتركة بمستوى واحد في مستويات التفويض من قبل وزارة التعليم.

وفي النهاية، حاولت هذه الدراسة التعرف على نوع الخصخصة المطبقة في وكالة المباني التعليمية في وزارة التعليم السعودي. باعتبارها واحدة من حالات الخصخصة الجزئية في الدول النامية، التي اشارت لها دراسة لقماني و قريشي (Luqmani & Quraeshi, 2011) بوجود تحديات الكبيرة تواجها الخصخصة في الدول النامية وهي تعدد أصحاب المصالح في الخصخصة وضعف استراتيجيات السوق المستهدف والاعتبارات المالية والمبادرات الحكومية والرقابة في الدول النامية. وتوصلت الدراسة الى ان نوع الخصخصة المطبقة خصخصة جزئية حيث تعني أن القطاع الحكومي يستعين بالقطاع الخاص لتقديم وتوفير الخدمات من اجل التوسع. أو التعاقد مع القطاع الخاص من اجل تطوير ورفع مستوى الجودة في الخدمة المقدمة لذلك نجد ان التمويل في وكالة الوزارة للمباني هو حكومي ولكن مقدم الخدمة (القطاع الخاص) المتمثل في العقود التي تبرمها شركة تطوير المباني مع القطاع الخاص للقيام بتنفيذ مشاريع التصاميم والانشاء والتأثيث والصيانة للمباني التعليمية.

توصي الدراسة الى تطوير هذا البحث بوضح مقترح لتطبيق الخصخصة الكلية في وزارة التعليم المملكة العربية السعودية التي اكدت دراسة الخميس بان الخصخصة في المملكة العربية السعودية تساهم في تقديم خدمة أفضل بجودة عالية وتكلفة أقل (alkamis, 2017). والمتطلبات التنظيمية التي تساهم في تطبيق الخصخصة الكاملة لقطاع التعليم من اجل رفع جودة مخرجات التعليم.

المراجع:

المراجع العربية:

الرويشد، سليمان .(2011) .*شركة تطوير التعليم القابضة* .تم استردادها من جريدة الرياض http://www.alriyadh.com/666607 :

العبدالكريم، راشد .(1433) .*البحث النوعي في التربية* .الرياض: جامعة الملك سعود.

العتيبي، فهد .(1425) .إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية المملكة العربية السعودية .*جامعة الملك سعود*.

الهيئة العامة للاحصاء .(2016) .*بيانات حول القوى العاملة* .تم استردادها عام ٢٠١٧ من الهيئة العامة للاحصاء www.stats.gov.sa :

با حجزر، خالد .(2017) .*مشكلة المباني المدرسية في التعليم العام* .تم استردادها عام ٢٠١٧ من المنهل التربوي https://www.manhal.net/art/s/3154 :

دحلان، عبدالله .(2016) .*خصخصة التعليم تحتاج الى إعادة نظر* .تم استردادها عام ٢٠١٧ من جريدة عكاظ http://okaz.com.sa/article/15055449 :

ذياب، رحمة .(2016) .*خصخصة التعليم على الأبواب* .تم استردادها عام ٢٠١٧ من مقالات http://www.alhayat.com/Articles/13850547/ :

شركة تطوير المباني .(2016) .*تعريف شركة تطوير المباني* .الرياض: شركة تطوير.

شركة تطوير للمباني .(2017) .*فكرة عامة حول شركة تطوير للمباني* .تم استردادها عام ٢٠١٧ من شركة تطوير http://www.tbc.sa/ar/default.aspx :

صائغ، عبدلرحمن .(2017) .*خصخصة التعليم العام.. لماذا وكيف؟* .تم استردادها عام ٢٠١٧ من جريدة الإقتصادية : http://www.aleqt.com/2009/02/14/article_195851.html

مؤتمر الاستثمار في المباني التعليمية .(2017) .منافع الشراكة مع القطاع الخاص . *الاستثمار في المباني التعليمية* .شركة تطوير المباني.

نزاهة .(2017) .*عثر المشاريع الحكومية: الاسباب والحلول* .تم استردادها عام ٢٠١٧ من نزاهة http://www.nazaha.gov.sa/Media/News/Pages/news792.aspx :

وزارة التعليم السعودي .(2017) .*أهداف ومهام وكالة الوزارة للمباني* .تم استردادها عام ٢٠١٧ من وزارة التعليم السعودي : http://departments.moe.gov.sa/Facilities/AboutUs/Pages/goals.aspx

الطوق، سناء.(٢٠٠٩). الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص كصيغة لتنويع مصادر التمويل في مجال التعليم العام. الإدارة العامة السعودية. الرياض.

المجيدل، محمد.(٢٠١٢). تطبيق أسلوب الخصخصة في إدارة مدار التعليم العام بالمملكة العربية السعودية نموذج مقترح. جامعة الملك سعود . الرياض.

القحطاني، م. (٢٠٠٨). الاستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية . جامعة أم القرى.

Latham .(1423) .شركاء في التقدم: مشاركة القطاع الخاص في التعلم العام في المملكة العربية السعودية

Fitz, & Beers. (٢٠٠٢). منظمات إدارة التعليم وخصخصة التعليم العام: دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

الطوق، سناء.(١٤٢٧) استثمار القطاع الخاص في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: هدف استراتيجي لتنويع مصادر الدخل. رسالة دكتوراه .كلية التربية . جامعة الملك سعود.

العتيبي، فهد. (١٤٢٥) إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. رسالة دكتوراه. كلية التربية جامعة الملك سعود.

المراجع الأجنبية:

alkamis, a. (2017). critical analysis and review of the literature on the healthcare privatization and its association with access to medical care in saudi arabia. *journal of infection and public health*.

Al- Sarhan, M., & Persley, J. (2001). Privatisation in Saudi Arabia: an attitudinal survey. *Managerial Finance*.

bettignies, j., & Thomas, R. (2008). public private parnership and privatization of financing: an incomplete contract approach. *international journal of industrial organization*.

E.R, Y. (2014). *principles of project finance.* academic press.

eric, m., & jean, t. (2008). public private partnerships and goverment spending limits. *international hournal of industral organization*.

Ernico, s., Boudreau, B., Reimer, D., & Beek, S. (2012). *cosidering and evaluating airport privatization.* WASHINTON,D.C.: transaportation research board of the national academies.

Hart, O., & Holmstrom, B. (1987). *advances in economic theory.* New York: the University of Cambridge .

hugh, l., & phillip, b. (1992). *education for economic survival.* london.

investopdia. (2017). *contract theory*. Retrieved from investopdia: http://www.investopedia.com/terms/c/contract-theory.asp

klein, J., & Hershkoviz, J. (2016). The contribution of privatization and competition in the education system to the development of an informal management culture in schools: A case study in Israel. *International Journal of Educational Management*.

Luqmani, M., & Quraeshi, Z. (2011). Privatizing state- owned enterprises: a model for developing countries. *International Journal of Commerce and Management*.

national resourses management. (2017). *AGRICULTURAL EXTENSION, RURAL DEVELOPMENT AND THE FOOD SECURITY CHALLENGE...* Retrieved from FAO corporate document pepository: http://www.fao.org/docrep/006/Y5061E/y5061e06.htm

Pedró, F., Leroux , G., & Watanabe, M. (2015). *THE PRIVATIZATION OF EDUCATION IN DEVELOPING COUNTRIES.EVIDENCE AND POLICY IMPLICATIONS.* the United Nations : UNESCO.

Pedro, N. (1998). Confronting the Challenge of Privatization. *University of California, Berkeley*.

Rizvi, F. (2016). *privatization in education: trends and consequences.* the united nations: UNESCO.

Saudi government. (2016). *vision 2030.* Retrieved from vision 2030: http://vision2030.gov.sa/sites/default/files/report/Saudi_Vision2030_EN_0.pdf

world economic forum. (2017). *The Global Competitiveness Report 2016-2017.* Retrieved from http://www3.weforum.org/docs/GCR2016-2017/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2016-2017_FINAL.pdf

Yeakey , c. (2015). Education for the Public Good? The Influence of Privatization in American Higher Education and Society. *Emerald Group Publishing*.

yildirirm, m. (2013). Effects of privatization on education quality and equity: Comparison of a public and a private primary

school in Turkey. *International Association of Social Science Research*. MOF. (2016). Budget of Saudi Arabia 2017. تم ministry of saudi finance: https://www.mof.gov.sa/budget2017/Documents/The_National_Budget_Ar.pdf

Al- Sarhan, M., & Persley, J. (2001). Privatisation in Saudi Arabia: an attitudinal survey. Managerial Finance.

klein, J., & Hershkoviz, J. (2016). The contribution of privatization and competition in the education system to the development of an informal management culture in schools: A case study in Israel. International Journal of Educational Management.

Luqmani, M., & Quraeshi, Z. (2011). Privatizing state- owned enterprises: a model for developing countries. International Journal of Commerce and Management.

Yeakey , c. (2015). Education for the Public Good? The Influence of Privatization in American Higher Education and Society. Emerald Group Publishing.

yildirirm, m. (2013). Effects of privatization on education quality and equity: Comparison of a public and a private primary school in Turkey. International Association of Social Science Research.